تطور قضية النفط في إيران خلال عهد الجنرال زاهدي ١٩٥٣- ١٩٥٥

م. إسماعيل أحمد سمو
كلية الاداب - قسم التاريخ
جامعة دهوك

بسم الله الرحمن الرحيم

خلاصة:

كان للنفط دور بارز في التطورات السياسية التي شهدتها ايران على صعيد السياسة الداخلية و علاقاتها الخارجية لاسيما في فترة التي تلت سقوط حكومة مصدق، و اظهرت الدول الامبريالية خلال هذه الفترة عزمها الجدي للدفاع عن مصالحها في ايران، و ازالة اي عائق يحول دون وصول النفط الى ماكنتها الاقتصادية.

يتطرق هذا البحث الى موضوع تطور قضية النفط خلال حقبة ١٩٥٣–١٩٥٥ اي خلال فترة حكومة الجنرال زاهدي و يوضح التنافس الاستعماري المحموم بين الشركات النفطية حول استغلال نفط ايران، كذلك سياسة الحكومة الايرانية للتعامل مع الشركات المذكورة و اسلوب حل هذه المشكلة.

سقوط حكومة مصدق وإلغاء قرار التأميم:

في ١ مايس ١٩٥١ اصدر رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق(١) قرارا بتأميم نفط إيران وذلك بعد اخذ ورّد ومناقشات طويلة بين الحكومة الإيرانية وشركة الانكلو – إيرانية AIOC (٢) منذ عام ١٩٤٨(٣). وكان ذلك ضربة وجه على الحكومة البريطانية وشركة النفط

الانكلو– إيرانية العائدة لها بدرجة الأساس، حيث الغي الاتفاقية الإيرانية– البريطانية لعام ١٩٣٣(٤).

على اثر ذلك فتحت أبواب المفاوضات بين الحكومتين، كما رفعت الحكومة البريطانية شكوى ضد القرار الإيراني إلى مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية (٥). إلا إن هذه المساعي تكللت بالفشل، وأظهرت الحكومة الإيرانية برئاسة مصدق عزمها الجدي ليس للقضاء على الامتيازات النفطية البريطانية فحسب، بل على جميع أنواع التدخلات البريطانية في شؤون إيران الداخلية، ففي٢٢تشرين الأول ١٩٥٢ اصدر الخارجية الإيرانية أمرا إلى القائم بإعمال السفارة البريطانية في طهران بوجوب مغادرة جميع أعضاء السفارة البريطانية الأراضي الإيرانية فوراً(٦).

إلا أن مجريات الأحداث لم تبق كما هي في صالح مصدق وسياسة حكومته، فبعد اعتلاء أيزنهاور رئاسة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني ١٩٥٣ نسقت الاخيرة سياستها مع بريطانيا لممارسة الضغط على الحكومة الإيرانية لإجبارها على التنازل عن قرار التأميم (٧)، وعلى رأس هذه الإجراءات تنفيذ الحصار الاقتصادي على إيران من خلال عدم شراء نفطها، وامتناعها عن تزويد إيران بالمساعدات المادية (٨). وتكبدت إيران من جراء ذلك خسائر اقتصادية كبيرة وانتشر الفقر بين السكان (٩). وساعد ذلك على تزعزع ثقة الشعب الإيراني بحكومته وبث روح السخط بين فئاته، وفي ظل هذه الظروف وردَاً على السياسة الغربية تجاه إيران حاول مصدق إثارة مخاوف هذه الدول من خلال تهديدها بأنه في حالة استمرار هذه السياسة فان للإيرانيين خيارات أخرى منها التقرب إلى المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي (١٠).

من جهة أخرى بدأ مصدق يفقد تأييد عناصر مهمة في كتلة (الجبهة الوطنية) (١١) التي كان يترأسها بسبب سياساته الداخلية وصراعات القوى المعقدة بين قادته (١٢).

وفي الوقت الذي كان مصدق فيه يواجه المشاكل الاقتصادية والسياسية في الداخل كانت الاتصالات جارية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للتخطيط لإقامة انقلاب يطيح بحكمه (١٣). وقد وضعت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية **CIA** تفاصيل الخطة، وعهدت إلى مدير عملياتها في الشرق الأوسط كيرمت روزفلت **K. Roosevelt** بالإشراف على تنفيذها (١٤)، وقد اتصل الأخير سراً بعدد من قادة الجيش المناوئين لمصدق وعلى رأسهم الجنرال فضل الله زاهدي (١٥)، كما قام بإغراء بعض الأشقياء والغوغاء بالمال وحرضهم على القيام بالمظاهرات المعادية لحكومة مصدق (١٦)، وقد تم الانقلاب في ١٩ آب من عام ١٩٥٣، وأسفر ذلك الانقلاب عن اعتقال مصدق وسقوط حكومته وإعلان تشكيل حكومة جديدة برئاسة الجنرال زاهدي (١٧).

و بسقوط حكومة مصدق تلاشت جميع مساعي القوى الوطنية في ايران لتأميم نفطها و بدأت صفحة جديدة في تطور قضية النفط الايراني.

استئناف العلاقات مع بريطانيا:

بعد وصول الزاهدي إلى الحكم حاول تدعيم الوضع الداخلي الإيراني والحالة السياسية التي تمخضت عن سقوط حكومة مصدق والخروج من العزلة السياسية المفروضة على إيران، كذلك إيجاد حل سريع للوضع الاقتصادي المزري الذي كانت تعيشه إيران عقب فرض الحصار الاقتصادي عليها من قبل الحكومة البريطانية، كذلك كان على رئيس الوزراء الجديد حل مسألتين مهمتين هما: استئناف العلاقات مع بريطانيا الأمر الذي سيؤدي إلى حصول إيران على مساعدات مادية فورية من الولايات المتحدة الأمريكية وحل مشكلة النفط (١٨).

وعلى هذا الأساس أعلن رئيس الوزراء الإيراني الجنرال زاهدي في ٢٦ أيلول ١٩٥٣ في رسالة إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور عن نية حكومته في تطبيع علاقات إيران الخارجية١٩، ورغم أنه لم يتطرق إلى رغبته إيران في إعادة علاقتها مع بريطانيا إلا أنه أشار ضمنياً إلى ذلك عندما ذكر في رسالته: " أن حكومتي ترغب أن تقيم علاقات الصداقة والاحترام المتبادل مع

بقية أعضاء الأسرة الدولية وأنها ستسعى إلى إزالة الخلافات الموجودة مع الدول الأخرى بروح الصداقة و ووفق القواعد و أصول العلاقات الدولية " (٢٠).

من جهتها اتبعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية سياسة مزدوجة تجاه إيران، فمن جهة تلكأت الولايات المتحدة الأمريكية في إرسال المساعدات المادية إلى إيران رغم الطلب المتكرر للمسؤولين الإيرانيين (٢١) الأمر الذي يؤدي إلى استمرار أزمتها الاقتصادية ومن شأن ذلك أن يدفع بإيران إلى حل مشكلة النفط على نحو يتفق مع مصالح الدول الكبرى في إيران، " لأنه من المستحيل أن يباع النفط دون مساعدة الشركات والقوى العظمى" (٢٢). ومن جهة أخرى حاولت بريطانيا أن تسرع في إقامة العلاقات مع إيران خوفاً من استغلال الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي الإيراني (توده) (٢٣) الوضع لصالحهم (٢٤).

وفي ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٢ تحدث وزير الخارجية البريطاني (أنتوني أيدن) أمام مجلس العموم البريطاني عن أن قدوم الحكومة الجديدة في إيران قد فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين، وعبر عن استعداد بلاده على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وقال: " في حالة إعادة العلاقات بين البلدين نستطيع أن نتحدث عن الشأن النفطي المعقد بشكل أوضح "(٢٥).

وأسفرت مساعي الطرفين بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية عن إصدار كل من إيران وبريطانيا بلاغاً رسمياً في ٥ كانون الأول ١٩٥٢ أعلنتا فيه عن تصميمها استئنافالعلاقات الدبلوماسية (٢٦). وفي شباط ١٩٥٤ تم تبادل السفراء والدبلوماسيين بين الدولتين (٢٧).

المفاوضات النفطية بين إيران والشركات الغربية:

إن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا مهد الطريق أمام جميع الأطراف لإيجاد حل لمشكلة النفط، فبعد مرور ثلاثة أيام على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران

وبريطانيا أعلن في طهران عن قيام رئيس الوزراء بتشكيل لجنة خاصة من أربعة أشخاص للتفاوض مع البريطانيين لإيجاد حل للخلافات النفطية (٢٨).

اتخذ حل النفط مع إيران مسارين مختلفين، فمن جهة كان على الشركات النفطية حل خلافاتها حول حصصها في نفط إيران ، ثم كان على هذه الشركات الدخول في مفاوضات مع الجانب الإيراني للوصول إلى حل نهائي (٢٩). وكان الحل في تأسيس اتحاد نفطي لمجموعة من الشركات النفطية سمي بـ (كونسرتيوم) (٣٠).

إن فكرة تأسيس اتحاد نفطي لاستغلال نفط إيران يعود إلى هربرت هوفر (H. Hoover) مستشار الرئيس الأمريكي إيزنهاور للشؤون النفطية (٣١)، ويعود السبب وراء اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة بفعالية في استثمار نفط إيران الى جملة حقائق منها نية الولايات المتحدة الأمريكية بدفع من شركاتها الكبرى الى منافسة البريطانيين للوصول الى امتيازات نفطية في ايران وتعزيز موقعها في منطقة الخليج العربي (٣٢)، واستحالة قبول رجوع شركة الأنكلو– إيرانية بوصفها الطرف الوحيد المحتكر لاستثمار نفط إيران من قبل الشعب الإيراني لاسيما بعد أحداث الأزمة النفطية أثناء حكم مصدق، والنهاية المأساوية التي آلت إليها حكومته (٣٣)، ويقول وزير الخارجية البريطاني أنتوني آيدن في مذكراته أن الخارجية الأمريكية كانت تعقد اجتماعات مع شركات نفطية أمريكية، وكانت تضغط عليها لتأليف شركة أمريكية خالصة تقوم بابتياع الشركة الأنكلو – ايرانية للنفط، وقد أعربت الخارجية البريطانية عن قلقها من هذه الأخبار وأصرت على "الاقتراحات المشتركة" (٣٤).

وبسبب وجود خلافات وآراء متعددة تقدمت المفاوضات بين الشركات الكبيرة ببطء وكان جوهر الخلاف يكمن حول حصة بريطانيا في كونسرتيوم(٣٥) ففي الوقت الذي كان البريطانيون يطلبون ٤٤% من حصصها، كان الأمريكيون يقترحون نسبة ٤٠% لآن شركة الانكلو– ايرانية كانت في نظر الإيرانيين تمثل مظهراً من مظاهر السيطرة الأجنبية المكروهة جداً، ولا يجوز أن تفوق حصتها حصص الآخرين (٣٦)، وفي النهاية توصلت الشركات النفطية لصيغة مشتركة لتقسيم النفط الإيراني، وذلك بتأسيس اتحاد للشركات النفطية يتألف من خمس شركات أمريكية هي:

استاندارد نيوجرسي Standard Oil of Newjessey واستاندارد كاليفورنيا Standard Oil of California وشركة كلف Gulf Oil Corporation وسوكوني موبيلSocony Mobail وشركة نفط تكساسTexas Company ، وقد حصلت هذه الشركات مجتمعة على نسبة ٤٠% من نصيب الكونسيرتيوم أي بواقع ٨% لكل شركة (٣٧)، وحصلت شركة النفط البريطانيةBPC لوحدها على ٤٠% من حصص الشركة، فيما حصلت شركة رويال داتش شلRoyal Dutch Shell الهولندية على ١٤% وخصصت نسبة ٦% من الحصص لشركة النفط الفرنسية FOC(٣٨).

وعلى الرغم من هذا التقسيم إلا أن بريطانيا بقيت صاحبة أعلى حصة في نفط إيران وذلك لأنها فضلا عن حصتها المقررة بـ: ٤٠% كانت شريكة بنسبة ٤٠% من أسهم شركة شل الهولندية (٣٩).

وبعد تصفية الخلافات بين الشركات النفطية حول استغلال نفط ايران، قررت الشركات المذكورة تشكيل وفد يمثلها للتفاوض مع المسؤولين الإيرانيين وقد تم تكليف خبيرين أمريكين هما: هاوارد بيج H.Page رئيس شركة ستاندارد نيوجرسي وهربرت هوفر، ممثلين عن الشركات الامريكية الخمسة والمستر سنو snow ممثلاً عن الشركات البريطانية والمستر لودون Ludon ممثلاً عن الشركات الهولندية (٤٠).

ومن جهتها شكلت حكومة زاهدي لجنة مشكلة من وزير المالية علي أميني والمدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية مرتضى قلي بيات وفتح الله نوري اسفنديارى عضو مجلس النواب الإيراني للتفاوض مع الشركات النفطية (٤١).

وقد خصص جزء كبير المناقشات لتحديد حصة إيران من أرباح النفط وحل المشاكل العالقة بين الحكومة الإيرانية وشركة الانكلو– إيرانية التي ورثتها الآن الشركة النفطية البريطانية، حيث طالبت الشركة المذكورة بالتعويض عن الخسائر التي تكبدتها خلال سنوات حكم مصدق (٤٢).

وفي ٥آب ١٩٥٤ وقعت الحكومة الإيرانية مع الكونسرتيوم النفطي اتفاقاً مبدئيا عرف باسم اتفاقية: اميني– بيج (٤٣)، وقد قدم إلى مجلس النواب الإيراني في ١٠ آب ١٩٥٤ وبعد مناقشات طويلة بين النواب صادق المجلس عليها في ٢١ تشرين الاول ١٩٥٤، في الجلسة بأغلبية ١١٣ صوتاً، مقابل ٥أصوات، وفي ٢٨ تشرين الاول من العام نفسه صادق الشيوخ الإيراني بأغلبية ٤١ صوتاً ضد ٤ أصوات معارضة (٤٤).

الاتفاقية النفطية بين إيران والكونسيرتيوم:

لقد تألفت هذه الاتفاقية التي سميت بـ: (قانون إجازة تبديل اتفاقية بيع النفط والغاز اسلوب إدارة عملياتها) من قسمين رئيسين:

خصص القسم الأول منها للمواد المتعلقة باستخراج النفط وتصفيته وتصديره، وإسهم كل من الطرفين في الأرباح والمنطقة المشمولة بالاتفاقية وأجلها (٤٥).

أما القسم الثاني فقد خصص لمسألة التعويضات طريقة معالجتها (٤٦).

وبموجب بنود القسم الأول تقوم الشركات المنضوية في الكونسيرتيوم بالتعاون مع الشركة الوطنية الإيرانية للنفط بتأسيس شركتين مساهمتين هما: شركة تنقيب وإنتاج النفط وشركة تكرير نفط إيران (٤٧)، وتقوم بإدارتهما هيئة إدارية متشكلة من سبعة أعضاء: اثنان منهم إيرانيان وفقا للقوانين الهولندية، وتقوم الشركة الإيرانية ببيع النفط إلى الشركات الأجنبية عند استخراجه، وتقوم هذه الشركات بدورها ببيع هذا النفط في الموانئ الإيرانية بأسعار مناسبة، وستنقسم الأرباح مناصفة (٥٠%) بين الحكومة الإيرانية والكونسيرتيوم (٤٨).

وكانت المنطقة المشمولة بالاتفاقية نفس المنطقة التي حددتها الاتفاقية البريطانية– الإيرانية لعام ١٩٣٣ (٤٩). ويقوم الجانب الإيراني بتحمل نفقات الأمور غير الصناعية كالصحة والتعليم والسكن وبناء المنشآت المتعلقة بها (٥٠). وكان اجل المعاهدة ٢٥ عاما قابلة للتجديد ثلاث مرات على أن يكون اجل كل مرة خمس سنوات فقط.

ومن جانبها تعهد الكونسرتيوم بزيادة إنتاج النفط من ١٧.٥ مليون طن في عام ١٩٥٥ إلى ٢٧.٥ مليون طن في عام ١٩٥٦ لتصل إلى ٣٥ مليون طن في عام ١٩٥٧ (٥١).

وفي القسم الثاني من الاتفاقية تم تسوية مشكلة التعويضات بين الحكومة الإيرانية وشركة الانكلو– إيرانية، وقد نص الجزء الثاني في المادة الأولى بأن تدفع الحكومة الإيرانية مبلغ ٢٥ مليون جنيه إسترليني إلى شركة الانكلو– إيرانية في عشرة أقساط سنوية (٢.٥ مليون جنيه في كل سنة) (٥٢)، ونص الجزء الثاني في المادة الثانية بأن هذا المبلغ سيشكل " تسوية شاملة ونهائية " لكافة الإدعاءات المتقابلة للطرفين (٥٣).

كما تعهدت سبع شركات الكونسيرتيوم بدفع مبلغ ٣٢.٤ مليون جنيه استرليني إلى شركة الانكلو– إيرانية لقاء الأجهزة والمنشات العائدة لها في إيران (٥٤). كما تنازلت شركة الانكلو– إيرانية عن جميع حقوقها وامتيازاتها في إيران مقابل ٥١٠ مليون دولار أمريكي يتم دفعها من قبل الشركات المنضوية في الكونسيرتيوم، وقد اتفق جميع الأطراف على أن يتم اقتطاع ١٠ سنتات من سعر كل برميل نفط لدفع المبالغ المذكورة إلى الشركة البريطانية لحين تسديد كامل حقوقها (٥٥).

هكذا تمت تسوية التنافس الاستعماري بين الشركات الغربية حول نفط إيران، وانتهت الأزمة النفطية بين إيران والدول الغربية لا سيما بريطانيا والتي استمرت منذ عام ١٩٥١.

الاستنتاجات:

بعد دراسة الموضوع تطور قضية النفط فترة حكومة الجنرال زاهدي توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

١– إن النفط كان له دور محوري وهام في العلاقات إيران الخارجية بغيرها من الدول الكبرى، وسياسة هذه الأطراف الدولية تجاهها. و يمكن ملاحظة ذلك في التدهور الذي ساد العلاقات الإيرانية– البريطانية بعد قرار حكومة مصدق في إيران تأميم النفط في عام

١٩٥١ ، كذلك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت حركة الانقلاب ضد حكومة مصدق بسبب مواقفه و خصوصا في هذا الموضوع أعني تأميم نفط إيران.

٢- استمر حكومة زاهدي على نهج الحكومات السابقة للحد من هيمنة بريطانيا و لاسيما شركة الانكلو-ايرانية النفطية على الاقتصاد الايراني، و هذه السياسة جاءت متوازية مع سياسة الولايات المتحدة الامريكية للخوض في المنافسة مع الشركة البريطانية على نفط ايران من خلال دعم شركاتها النفطية الكبرى و تكللت هذه المساعي بالنجاح عندما حصلت هذه الشركات على ٤٠% من اسهم الكونسرتيوم.

٣- كان الكونسرتيوم حلاً توافقياً بين الشركات النفطية العائدة الى دول مختلفة من جهة و بين هذه الشركات و الحكومة الايرانية التي لم تكن بمقدورها ان توافق على رجوع شركة الانكلو-ايرانية نظراً للضغوط الشعبية و الكره الحقيقي للبريطانيين من قبل هذا الشعب.

٤- على الرغم من كل الانتقادات الموجه الى الكونسرتيوم الا انها ساهمت في ارتفاع الانتاج الايراني من النفط لتصل الى معدل ٣٢مليون طن في عام ١٩٥٦(٥٧)، و كان ذلك " الشفاء الاقتصادي لايران" على حد تعبير وزير الخارجية البريطاني انتوني ايدن حيت حصلت ايران في عام ١٩٥٥ على واردات قدرت بـ٣١،٦ مليون جنيه الاسترليني(٥٨).

الهوامش:

(١) ولد محمد مصدق في ايار ١٨٧٩ ونشأ في بلاط الملوك القاجاريين، انظم في شبابه الى حزب (جامع آدميت- جامع الانسانية) الذي اسسه وتزعمه ميرز حسينعلي خان آدميت، ثم الى حزب (مجمع انسانيت- مجمع الانسانية)، الذي اسسه الامير مستوفي الممالك واصبح نائباً لرئيس الحزب. وبعد الثورة الدستورية سافر الى اوروبا ودرس هناك العلوم السياسية وعند رجوعه اصبح مدرساً للعلوم السياسية بطهران، وقف معارضاً ضد المعاهدة البريطانية- الإيرانية ١٩١٩ وتولي رضا شاه العرش ١٩٢٥، ثم اعتزل مصدق السياسة

طيلة حكم رضا شاه، وبعد تنازل الاخير في ١٩٤١ عاد مصدق واختير نائباً عن طهران في المجلس الرابع سنة ١٩٤٤، وفي ١٩٤٩شكل حزب الجبهة الوطنية، وفي عام ١٩٥٠ طرح مصدق مشروعه الشهير بتاميم النفط الإيراني، فاقر مجلس النواب ذلك المشروع، وفي ايار ١٩٥١ اصبح مصدقاً رئيساً للوزراء وفي ١٩٥٢ شكل وزارته الثانية. ثم اقيل من منصبه اثر الانقلاب العسكري الذي حدث ضده عام ١٩٥٣، وسجن لمدة ثلاث سنوات. وتوفي في آذار ١٩٦٥.ينظر محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي،(جامعة البصرة: ١٩٨٣)،ص ص١٠٧– ١٠٨.

(٢) وضعت هذه الاتفاقية على اساس الامتياز الذي حصل عليه المواطن البريطاني وليم نوكسي دارسي في عام ١٩٠١، و في عام ١٩٣٢وقع خلاف بين حكومة الشاه وشركة النفط البريطانية–الإيرانية بخصوص إعادة النظر في بنود هذا الامتياز، فتقرر حصول ايران على نسبة ٣٠% من الاباح و تقلصت مساحة الاراضي المشمولة بالامتياز الى مائة الف ميل فقط. ينظر:) صالح محمد صالح العلي، التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه ١٩٢٥– ١٩٤١، (البصرة: ١٩٨٤)، ص ص ٧٠–٧٣

(٣) حول هذه التطورات ينظر: طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في إيران ١٩٤١– ١٩٥١، بيت الحكمة، (بغداد: ٢٠٠٢)، ص٢٥٧– ٢٨٣.

(٤) إسماعيل احمد سمو، العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم مصدق، دار دجلة، (عمان: ٢٠٠٩)، ص٤٩.

(٥) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية، ترجمة: علي حسين فياض، عبد الحميد جودي، مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة: ١٩٨٤)، ص٢٩٧.

(٦) فؤاد روحاني، زندكاني سياسي مصدق، انتشارات زوار، (تهران: ١٣٨١)، ص٢٩٥.

(٧) علي رضا أمين، مسائل سياسي– اقتصادي نفت إيران، ج٢، (تهران: ١٣٤٨)، ص١٥٦.

(٨) صلاح العقاد، السياسة الإيرانية والاستعمار الجديد، مجلة السياسة الدولية، السنة الثانية، العدد ٢، (أبريل ١٩٦٦)، ص٣٦.

(٩) روحاني، المصدر السابق، ص٢٤٩.

(١٠) رمضاني، المصدر السابق، ص٢٥٦، حول العلاقات الإيرانية السوفيتية في عهد مصدق ينظر:

Shahram chubin, sepehr zabih, The Foreiyn Reletions of ivan, university of California, barkeley, pp42- 43.

(١١) الجبهة الوطنية: كتلة نيابية تشكلت في نهاية عام ١٩٤٩ وانضمت إليها مجموعة من الأحزاب المعارضة ولعبت الدور الأبرز في سياسة إيران الداخلية خلال عهد مصدق. ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، اأحزاب والتجمعات السياسية في إيران ١٩٠٥– ١٩٨١، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص٣٣– ٣٤.

(١٢) جون ليمبرت، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة: حسين عبد الزهرة مجيد، مركز الدراسات الإيرانية، (البصرة: ١٩٩٢)، ص ١٢٥.

(١٣) أميني، المصدر السابق، ص ١٥٧.

(١٤) روماني، المصدر السابق، ص ٣٣١.

(١٥) فضل الله زاهدي، عسكري وسياسي ايراني،ولد عام ١٨٩٧ وتقلب في المناصب العسكرية، اشترك في المعارك التي نشبت في اقليم كوردستان الايرانية ١٩٢٢– ١٩٢٣، عين حاكماً على اقليم عربستان ١٩٢٦ ثم على اصفهان ابان الحرب العالمية الثانية، قبض عليه البريطانيون متهماً بالتعاون مع المانيا ونفي الى فلسطين، لكنه ما لبث ان عاد الى ايران وعين مستشاراً للشاه ١٩٤٥ ثم مديراً لشرطة طهران ١٩٥٠ ثم وزير للداخلية في العام ١٩٥١. اشترك في الانقلاب الذي تخلص به الشاه من وزراة مصدق،

تولى رئاسة الوزارة ١٩٥٣ – ١٩٥٥، توفى في ١ ايلول ١٩٦٣. ينظر: عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، (القاهرة: ١٩٦٨)، ، ص ص ٥٩١ – ٥٩٢.

(١٦) سمو، المصدر السابق، ص ١٥٦– ١٥٧: المصدر السابق، ص ١٢٧.

(١٧) محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٢، ص ١٠٧– ١٠٨.

(١٨) رمضاني، المصدر السابق، ص ٢٨٣– ٢٨٤.

(١٩) عبد الرضا هوشنك مهدوي، سياست خارجي إيران در دوره بهلوي، ١٣٠٠– ١٣٥٧، نشر بيكان،(تهران: ١٣٨٠)، ص٢٢١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٢١) مهدوي، المصدر السابق، ص.٢٢٣.

(٢٢) مقتبس من: على رضا ازغندي، روابط خارجي إيران ١٣٢٠– ١٣٧٥، نشر قومس، (تهران: ١٢٧٦)، ص ٢٩٠.

(٢٣) حزب توده هو استمرار للحزب الشيوعي الإيراني الذي انبثق هو الآخر عن حزب العدالة (عدالت) الذي تأسس في ١٩١٧ في باكو، وقد عقد الحزب الشيوعي اولى اجتماعاته في ٢٢ حزيران ١٩٢٠، ونتيجة لاضطهاد رضا شاه اضطر الحزب الى العمل السري. في ١٩٣٧ وجه رضا شاه ضربة قوية الى الحزب عندما القت الشرطة السرية الإيرانية القبض على تقي آراني أحد ابرز زعماء الشيوعيين مع ٥٣ من اتباعه، وصدرت ضدهم احكام بالسجن تتراوح بين ٣– ١٠ سنوات. وقد توفي آراني في السجن سنة ١٩٤٠، ثم أطلق سراح هذه المجموعة بعد الغزو البريطاني– السوفيتي لايران في آب ١٩٤١، وسرعان ماقامت هذه المجموعة بجمع مؤيدين للافكار الشيوعية وأعلنت في ٢٩ ايلول عن تشكيل حزب سمي (حزب توده إيران) بقيادة سليمان ميرزا اسكندري وقد عقد الحزب اولى مؤتمراته في ٩ تشرين الاول ١٩٤١. للمزيد ينظر: محمد وصفي أبو

مغلي، الاحزاب والتجمعات السياسية في إيران ١٩٠٥– ١٩٨١، مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة: ١٩٨٣)، ص ٢٤.

(٢٤) ففي ٣ أيلول ١٩٥٤ وفقت إيران اتفاقيته تجارية مع الاتحاد السوفيتي لتخفيف عن الأعباء الاقتصادية التي نجمت عن الحصار الاقتصادي المفروض عليها: انظر:

David. J.Dallin, soviet foreign policy after stalin, London, p214.

(٢٥) مذكرات أنتوني أيدن، ترجمة: خيري حمادة، دار مكتبة الحياة، (بيروت: د.ت)، ق ا، ص ٣١١.

(٢٦) رمضاني، المصدر السابق، ص ٢٨٥، أيدن، المصدر السابق، ص ٣١٢.

(٢٧) بيتر أورى، تاريخ معاصر إيران، ترجمة: محمد رفعي مهر آبادي، انتشارات عطائي، (تهران: ١٣٧١)، ج٣، ص ٥٧.

(٢٨) ازغندي، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(٢٩) ايدن، المصدر السابق، ص٣١٢.

(٣٠) أزغندي، المصدر السابق، ص ٢٤٩

(٣١) ماسلى، المصدر السابق، ص١٩.

(٣٢) باهمان نيروماند، مقتطفات من كتاب الامبريالية الجديدة أثناء عملها الهدام في إيران، مديرية الأمن العامة، (د.م: د. ت)، ص ٣٣– ٣٤.

(٣٣) ليونارد ماسلي، نفت وسياسية وكودتا در خاور ميانه، ترجمة: محمد رفيعي مهر آبادي، انتشارات رسام. (تهران: ١٢٦٥)، ج٢، ص ٢٠– ٢١.

(٣٤) أيدن، المصدر السابق، ص ٣٠٩.

(٣٥) مهدوي، المصدر السابق، ص ٢٢٨؛

C.J.Heruwitz, Diplomacy in the near and Middle EAST, NEWYORK, 1972, P348.

(٣٦) أميني، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(37) Fereidun Feshavaki, Development of the Iraniaoil, USA, 1976, P48

(٣٨) هارفي اكونور، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة : عمر المكاوي، دار الكاتب العربي، (القاهرة: ١٩٦٧)، ص٣٥٨–٣٥٩)، امال السبكى ، تاريخ إيران السياسي بين الثورتين ، ١٩٠٦ – ١٩٦٧، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت : ١٩٩٩) ، ص ١٩٢–١٩٣ .

(٣٩) نيروماند، المصدر السابق، ص٣٥، تكونت شركة شل البريطانية في عام ١٩٠٧ اثر اندماج شركة رويال وتش الهولندية مع شركة شل البريطانية بواقع ٦٠% من الأسهم للهولنديين و٤٠% للبريطانيين . ينظر : مصطفى خليل، تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي ، (الإسكندرية: ١٩٧٠)، ص ٦٥٦–٦٥٧.

(٤٠) إيدن، المصدر السابق، ص ٣١٤.

(٤١) ازغندي ، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٤٢) ايدن، المصدر السابق، ص٣١٢، رمضاني، المصدر السابق، ص ٢٢٨ .

(٤٣) ازغندي ، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٤٤) رمضاني، المصدر السابق، ص ٢٩٠،

Herewitz, op. cit, p349.

(٤٥) ينظر: ماسلي، المصدر السابق، ص ٢٦٩– ٣٣٩.

(٤٦) اوري، المصدر السابق، ص٢٥– ٨٦.

(47) George Lenczowski, oil and state in the middle east, USA, 1960, P11.

(٤٨) احمد راسخي لنكرودي، موج نفت، ج٢، انتشارات اطلاعات، (تهرأن:١٣٨٥) ،ص ٢٥٨–٢٥٩ :كانت حصة إيران في شركة الانكلو–إيران لعام ١٩٣٣ ٣٠% من

الإرباح .ينظر: مذكرات شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي ، ترجمة : علي البصري، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٠،ص٥٤ .

(٤٩) كانت المنطقة الممنوحة إلى شركة الانكلو –إيرانية بموجب اتفاقية ١٩٣٣ ارض مساحتها مئة ألف ميل مربع تقع في جنوب غربي إيران. ينظر: لونزوسكي، المصدر السابق، ص١٦؛

Feshavaki, op. cit, p50.

(50) Ibid, p52

(٥١) امينى المصدر السابق، ص١٦٤.

(٥٢) ماسلي، المصدر السابق، ص٣٢٠.

(53) Herewitz, op. cit, p348.

(٥٤) رمضاني، المصدر السابق، ص ٢٨٨.

(٥٥) أورى، المصدر السابق، ص ٥٥.

(٥٦) مهدوي، المصدر السابق، ص٢٣٠، أكونور، المصدر السابق، ص٣٥٩.

(٥٧) لونزوسكي، المصدر السابق، ص ١٥.

(٥٨) ايدن، المصدر السابق، ص٣١٥.

ABSTRACT

Oil had a remarkable role in the political developments which has been occurred in Iran spheres; internal policy and external relations, especially after the collapse of Musadiq's Government. During this period; imperialist states showed its serious intention to protect its interests in Iran, and to remove any obstacles which might prevent oil to reach to its economic statue.

This study deals with the development of the Oil issue the time between 1953-1955, (during the period of General Zahidy's Government), it reveals also the colonialist competition among oil companies, in addition, this study shows the Iranian government's policy towards the mentioned companies and the means of solving this problem.